العدد الحادي و العشرون

استشاري الشارقة

مجلة سنوية تصدر عن المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة

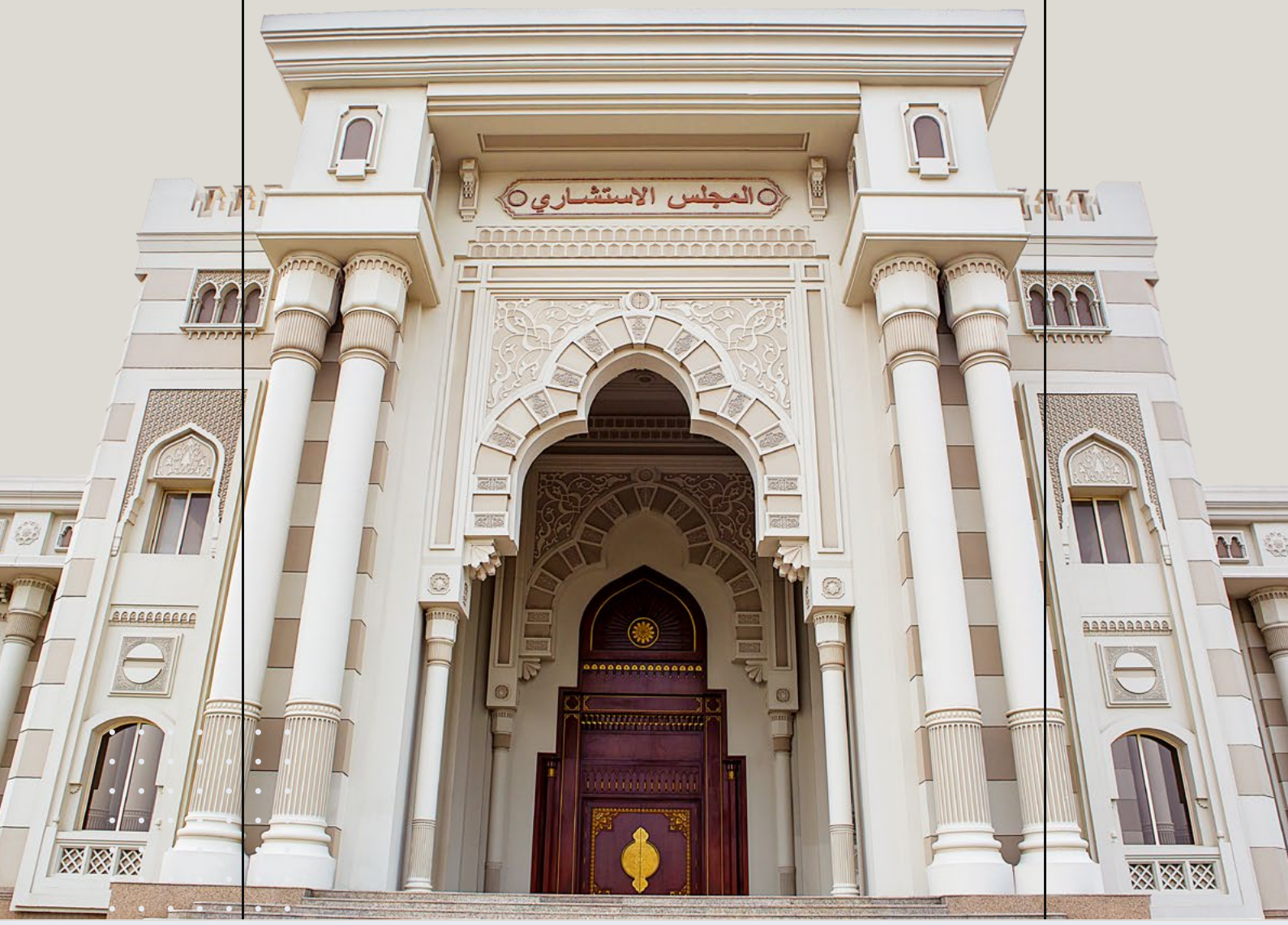

صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي

عضو المجلس الأعلى للاتحاد

حاكم إمارة الشارقة - حفظه الله و رعاه -

صاحب السمو الشيخ سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي

ولي العهد ونائب حاكم الشارقة

- حفظه الله و رعاه -

فريق العمل

الإشراف العام

سعادة / ميره خليفه المقرب - الأمين العام للمجلس الاستشاري

فريق الإعداد والتحرير

الآنسة / خولة مبارك القاسمي - مدير إدارة المعرفة

السيد / د. إسلام الشيوي – قسم الإعلام

الإشراف اللغوي

سعادة / شيخة الظنين النقبي -عضو المجلس الاستشاري

تصميم وإخراج

السيدة / موزة خليفة بالعمى التميمي – قسم التصميم

الفهرس

6 كلمة درة

9 أعمال المجلس

11 إنجازات لجان المجلس

14 وفود المجلس

19 ثقافة برلمانية

20 زوايا المجلس

24 مصطلحات برلمانية

25 من درر مكتبة المجلس

26 حوار العدد

31 قصة نجاح

34 مقال

37 إطلالة درة

40 في الشارقة

44 عطايا سلطان

47 كلمة الأمين العام

التدوير الوظيفي واستدامة المؤسسات: من التنقل الإداري إلى التمكين الاستراتيجي

معالي / د. عبدالله بلحيف النعيمي
رئيس المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة

في ظل التحولات المتسارعة التي تشهدها المؤسسات في عالم اليوم لم يعد التخصص الثابت كافيًا لضمان الاستدامة المؤسسية. بل باتت الحاجة ملحّة إلى أدوات إدارية تعزز المرونة، وتدعم تداول المعرفة، وتُنمّي رأس المال البشري. ويأتي التدوير الوظيفي في مقدمة هذه الأدوات، ليس بوصفه إجراءً تنظيميًا فحسب بل كنهج استراتيجي يعزز القدرة المؤسسية على التكيف والابتكار.

التدوير الوظيفي كرافعة للاستدامة

يساهم التدوير الوظيفي في تحقيق أهداف الاستدامة من خلال:

- تعزيز المرونة التشغيلية: عندما يتنقل الموظفون بين المهام تتوزع المهارات والخبرات، مما يقلل من الاعتماد على أفراد بعينهم ويضمن استمرارية العمل في حالات الطوارئ أو التغيرات المفاجئة.
- تحفيز الابتكار المؤسسي: التنقل بين الأقسام يفتح آفاقًا جديدة للفكر، ويكسر الجمود الإداري، ويُسهم في توليد حلول غير تقليدية.
- رفع الكفاءة الفردية والجماعية: الموظف الذي يكتسب خبرات متعددة يصبح أكثر قدرة على فهم السياقات المتداخلة واتخاذ قرارات أكثر نضجًا وفاعلية.

أمثلة واقعية من المنطقة

- في وزارة العمل بسلطنة عمان أظهرت دراسة ميدانية أن تطبيق التدوير الوظيفي ساهم في رفع أداء الموظفين بنسبة تجاوزت 20%، كما عزز من رضاهم الوظيفي وشعورهم بالانتماء المؤسسي.
- في بلدية دبي تم اعتماد التدوير الوظيفي ضمن خطة تطوير الكفاءات، مما أدى إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة للجمهور وتقليص زمن إنجاز المعاملات بنسبة ملحوظة.
- في القطاع المصرفي الإماراتي ساهم التدوير بين الفروع والإدارات في تقليل الأخطاء التشغيلية، وزيادة الالتزام بالمعايير الرقابية، وتحسين تجربة العملاء.

التدوير في اللجان داخل مجلس الشارقة الاستشاري

في السياق البرلماني يُعد التدوير بين اللجان داخل مجلس الشارقة الاستشاري وأمانته العامة أداة فعالة لتعزيز التكامل المؤسسي، وتوسيع الرؤية التشريعية، ورفع كفاءة الأداء:

- تنمية التكامل المعرفي: تدوير الأعضاء بين لجان الشؤون التشريعية، المالية، الصحية، والتعليمية يُمكّنهم من فهم أوسع للقضايا العامة، ويُنمّي قدرتهم على الربط بين الملفات المتداخلة.
- تجديد الفكر وتفادي الجمود: يُسهم التدوير في إدخال زوايا جديدة للنقاش، خصوصًا في القضايا المتكررة أو ذات الطابع الفني، ويُحفّز التفكير النقدي والابتكار.
- بناء قيادات متعددة المهارات: يُمكّن الأعضاء من اكتساب خبرات متنوعة، مما يُهيّئهم لتولي أدوار قيادية داخل المجلس أو في مؤسسات أخرى.
- رفع كفاءة الأمانة العامة: تدوير الموظفين بين مهام الدعم الفني، التنسيق، المتابعة، والتحليل يُسهم في تطوير مهاراتهم، ويُقلل من مخاطر الاعتماد على أفراد محددين، ويُسرّع من الاستجابة للمتغيرات التشريعية أو المجتمعية.

التحديات وآليات المعالجة

رغم الفوائد، فإن التدوير الوظيفي يتطلب إدارة دقيقة لتفادي بعض التحديات:

- فقدان التخصص العميق: الدمج بين التدوير والتدريب المتخصص المستمر.
- مقاومة الموظفين للتغيير: إشراكهم في تصميم مسارات التدوير وتوضيح أهدافه.
- اضطراب سير العمل المؤقت: تنفيذ التدوير تدريجيًا وربطه بدورات تدريبيه وعملية.

توصيات للجهات الحكومية والتشريعية

لتحقيق أقصى استفادة من التدوير الوظيفي، يُنصح بما يلي:

- إدماج التدوير ضمن سياسات الموارد البشرية المرتبطة بالاستدامة والحوكمة.
- تصميم مسارات تدوير تراعي التوازن بين التخصص والتنوع، وتُحفّز القيادة متعددة المهارات.
- ربط التدوير بمؤشرات الأداء المؤسسي، مثل جودة التوصيات، وسرعة الإنجاز، ومستوى التفاعل المجتمعي.
- توثيق نتائج التدوير وتحليلها دوريًا لدعم اتخاذ القرار وتطوير السياسات.

إن التدوير الوظيفي ليس مجرد تنقل إداري، بل هو استثمار في الإنسان والمؤسسة معًا. وعندما يُطبّق برؤية استراتيجية، يتحول إلى أداة تمكين تعزز الاستدامة، وتُنمّي الكفاءات، وتُرسّخ ثقافة التعلّم المستمر. وفي ظل التحديات العالمية، يبقى التدوير الوظيفي أحد مفاتيح التحول المؤسسي نحو مستقبل أكثر مرونة وعدالة وابتكارًا.

أعمال المجلس البرلمانية

عقد المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة 17 جلسة عامة خلال دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الحادي عشر، وقد ناقش خلالها الآتي:

أولا: الموضوعات العامة و عدد التوصيات بشأنها :

- هيئة الشارقة الصحية 8
- هيئة الشارقة للموانئ البحرية والجمارك و المناطق الحرة 7
- هيئة مطار الشارقة الدولي 3
- دائرة التنمية الاقتصادية 7

ثانيا: مشروعات القوانين الواردة من المجلس التنفيذي للمناقشة

قدمت لجان المجلس خلال الجلسات العامة تقريرا بشأن مناقشة ما يلي:

إنجازات لجان المجلس

عقدت لجان المجلس البرلمانية 43 اجتماعا خلال دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الحادي عشر، تباحثت خلالها العديد من المحاور التي تم طرحها أثناء مناقشة المجلس للموضوعات العامة، وما نتج عنها من توصيات. كما تدارست عددا من مشروعات القوانين الواردة من المجلس التنفيذي.

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية والطعون والاقتراحات والشكاوى

11

لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية

6

لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والثقافة والإعلام

5

لجنة الشؤون الصحية والعمل والشؤون الاجتماعية

6

لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والبلديات وشؤون الأمن والمرافق العامة

6

لجنة شؤون الأسرة

4

لجنة إعداد مشروع التوصيات

5

كما بادرت لجان المجلس البرلمانية بزيارة 40 مؤسسة حكومية وشبه حكومية تابعة لإمارة الشارقة حسب اختصاص كل منها في مختلف فروعها، واطلعت على أهم إنجازاتها وما تقدمه للمجتمع من خدمات أو برامج.

دائرة الموارد البشرية

معرض جايتكس العالمي

دائرة الإسكان

محكمة الأسرة

دائرة شؤون الضواحي والقرى

دائرة الخدمات الاجتماعية

مستشفى كلباء

دائرة الإحصاء و التنمية المجتمعية

مركز كلباء الصحي

دار رعاية المسنين

مستشفى خورفكان

مركز خورفكان الصحي

مستشفى برجيل

المستشفى السعودي الألماني

بلدية الشارقة

هيئة الشارقة للموانئ و الجمارك والمناطق الحرة

غرفة تجارة وصناعة الشارقة

دائرة المالية المركزية

دائرة التنمية الاقتصادية

هيئة مطار الشارقة الدولي

أكاديمية الشارقة للنقل البحري

دائرة الثقافة

أكاديمية الشارقة للتعليم

مجالس أولياء أمور الطلبة

هيئة الشارقة للتعليم الخاص

دار الوثائق

نادي الشارقة للسيارات الكلاسيكية

نادي الثقة للمعاقين

نادي الشارقة الثقافي للشطرنج

وفود المجلس

زيارة وفد من مدرسة اليزابيث في المملكة المتحدة

زيارة وفد من القنصلية الأرمينية

زيارة وفد من الأمانة العامة للمجلس التنفيذي

زيارة الوفد الصيني

زيارة وفد من جامعة مردوخ في أستراليا

زيارة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

زيارة الوفد الروسي

زيارة وفد من القنصلية الألمانية

زيارة الوفد الأرميني

الحصانة البرلمانية لأعضاء المجلس الاستشاري

تعتبر الحصانة البرلمانية نوعا من الضمانة والامتياز القانوني الذي يحمي أعضاء المجلس من الملاحقة القانونية أو القضائية بسبب آرائهم، أو تصرفاتهم أثناء عملهم داخل المجلس أو لجانه، وذلك بهدف ضمان استقلالهم وحرية رأيهم في أداء واجباتهم البرلمانية.

ووفقًا لقانون إنشاء المجلس فقد نصت المادتين (21 – 22) على نوعين من الحصانة، كما نظمتها اللائحة الداخلية للمجلس في المواد (9 – 10 – 11)، وهما:-

1. الحصانة الموضوعية:

هي حماية متعلقة بعدم مساءلة عضو المجلس أو مؤاخذته فيما يبديه من الأقوال والآراء التي تصدر عنه أثناء ممارسته لمهامه في المجلس أو لجانه، طالما كان ذلك متعلقاً بمهامه البرلمانية.

2. الحصانة الإجرائية:

هي المانع الذي يحول دون اتخاذ أي من الإجراءات الجزائية ضد عضو المجلس-في غير حالة التلبس- وأثناء دور انعقاد المجلس، مثل إجراء التحقيق أو التفتيش أو القبض أو الحبس أو أي إجراء جزائي آخر إلا بإذن المجلس.

زوايا المجلس

في هذا المجلس يلتقي صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي - عضو المجلس الأعلى للاتحاد حاكم الشارقة- (حفظه الله ورعاه) أعضاء المجلس الاستشاري وكبار المسؤولين والضيوف قبل بدء كل دورة انعقاد للمجلس، ليكون هذا اللقاء محطة لتبادل الرأي وطرح الأفكار وإبداء النصيحة. حيث تعد تلك المجالس جزءاً أصيلًا وعنصراً أساسياً من عناصر التراث الإماراتي التي تُشكل ملتقى اجتماعياً وفكرياً للتداول في القضايا الثقافية والاجتماعية والسياسات العامة.

يزين سقف هذا المجلس ثلاث ثريات آسرة تحتوي كل منها على 35 مصباحاً وتهبط من القباب الثلاث الصغيرة الذهبية اللون الموجودة في سقف قاعة المجلس الكبير لتوزع الإضاءة بشكل مثالي، وتضفي أجواء ملهمة، وتمنح الزوار شعوراً بالبهجة والرحابة.

كما تتألق الجدران بالأقواس المرصعة بالنجوم والزخارف المذهبة ذات الطابع الإسلامي والستائر الفخمة واللوحات الفنية التي أبدعت بإتقان على يد كبار الفنانين.

هذا ويعلو مقعد صاحب السمو
الشيخ الدكتور سلطان بن محمد
القاسمي تشكيلاً زخرفيا فنياً يعكس
روعة التصاميم الفنية الإسلامية
العريقة، محيطا به أعمدة شامخة
عند الجانبين لتضفي طابعاً مميزا.

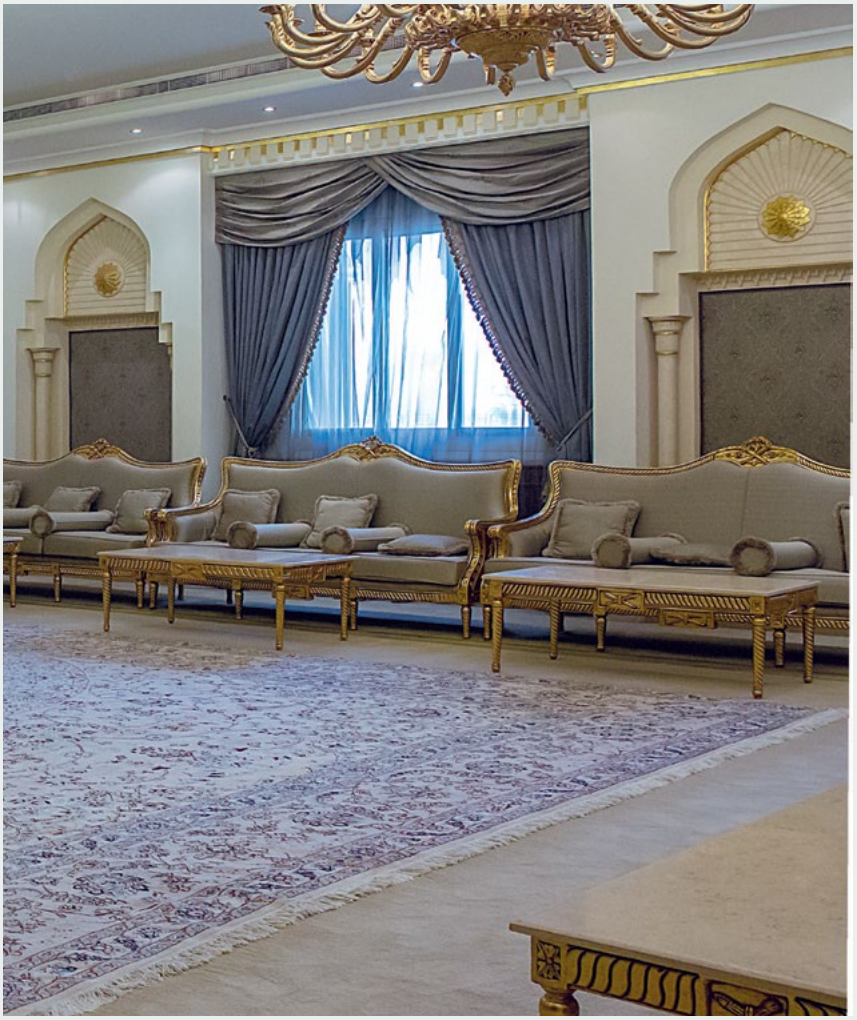

كما تفترش أرضية المجلس سجادة إيرانية مشغولة بدقة وإبداع تتألق بلوحة من الألوان الهادئة التي تجمع بين اللون الوردي والأرجواني والأزرق الفيروزي يتخللها رسومات وأشكال مذهلة مستوحاة من الورد والزهور، فهي حقاً تحفة فنية أخاذة تعكس المكانة الرفيعة للمجلس، إذ تم جلب هذه السجادة من قبل خبير السجاد أمير محمود قنبري.

كما تم تصنيع أثاث المجلس في إيطاليا بالتصميم الراقي ذي اللونين الأزرق والفضي ليعكس حرفية الذوق الرفيع ويتزين بالزخارف التي تم دمجها بمهارة وتناغم مع تشكيلات الأزهار والأشكال الهندسية المتقنة المحفورة على الخشب المذهب وفخامة القماش.

مصطلحات برلمانية

مقدمي الطلب

مجموعة من الأعضاء -ضمن لجنة مختصة- يتقدمون بطلب لرئيس المجلس لمناقشة سياسة موضوع عام -يهم الصالح العام -ويكون مرتبطا بجهة من الجهات الحكومية بالإمارة.

طالبي الكلمة

مجموعة من الأعضاء -من غير مقدمي الطلب- يطلبون الكلمة من رئيس الجلسة التحدث أو التعقيب أثناء انعقاد الجلسة العامة بهدف المشاركة في مناقشة الموضوع العام، ويأتي دورهم بعد أن ينتهي مقدمو الطلب من مداخلاتهم.

من درر مكتبة المجلس

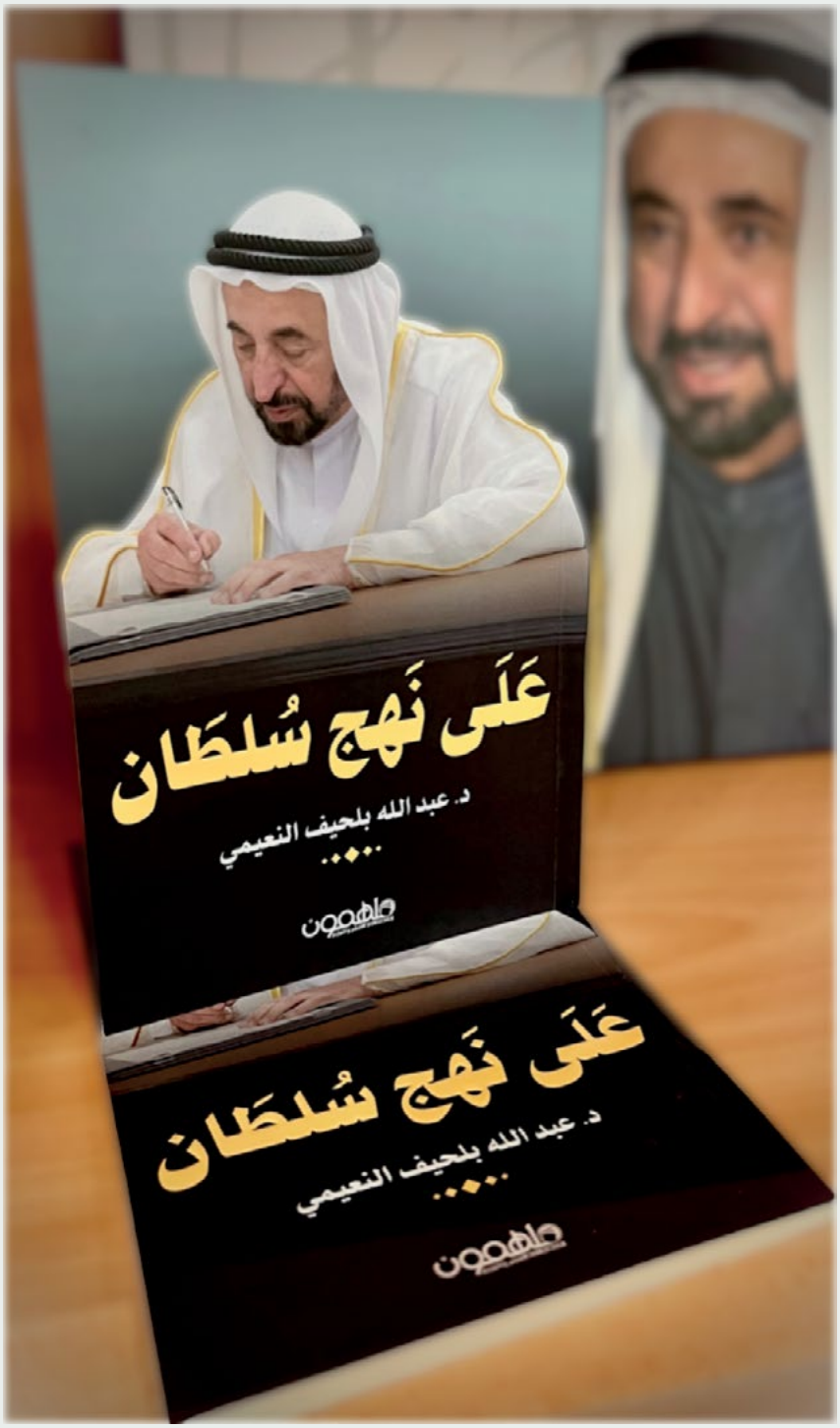

عنوان الكتاب

عَلَى نَهج سُلطَان

المؤلف

د. عبد الله بلحيف النعيمي

نبذة عن الكتاب

يسطرهذ الكتاب أبياتاً في نهج من أغاث الملهوف، وأعان المحتاج، ووقف في صف الضعيف، وأسعد الحزين، وقبل ذلك كله هو من أنار دروب المعرفة لجيل يرى سلطان نهجاً يسير به على درب المؤسس.

العمل البرلماني مسؤولية وطنية والمجلس الاستشاري يجسد رؤية الشارقة في التنمية المجتمعية

سعادة / حليمة العويس
نائب رئيس المجلس الاستشاري
لإمارة الشارقة

أجرى الحوار: د. إسلام الشيوي

يواصل المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة دوره الرائد في دعم منظومة التنمية المستدامة، وترسيخ أسس العمل البرلماني الذي يعكس تطلعات القيادة الرشيدة، ويواكب احتياجات المجتمع بكافة شرائحه. وفي إطار هذا الدور تأتي جهود سعادة حليمة حميد العويس - نائب رئيس المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة- التي تساهم بفاعلية في تعزيز العمل البرلماني، ودعم القضايا المجتمعية وتمكين المرأة، إلى جانب دورها في مختلف اللجان والزيارات الميدانية، والتواصل المباشر مع المواطنين، بما يعكس حرص المجلس على تحقيق التوازن بين العمل التشريعي والتنموي.

في هذا الحوار تسلط العويس الضوء على أهمية دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الحادي عشر، ودور اللجان في دراسة القضايا المجتمعية، ومشاركة المرأة في العمل البرلماني، وأهمية التعاون مع الدوائر الحكومية، إلى جانب أولويات المجلس خلال المرحلة المقبلة.

سعادة حليمة العويس.. بصفتك نائبا لرئيس المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة كيف ترصدون أهمية دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الحادي عشر، وما تم تحقيقه حتى الآن من إنجازات على صعيد العمل البرلماني؟

المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة يواصل من خلال دور انعقاده الحالي تعزيز جهوده في دراسة ومناقشة مختلف القضايا التي تهم المجتمع، والتي تتماشى مع رؤية صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي -عضو المجلس الأعلى للاتحاد حاكم إمارة الشارقة (حفظه الله).

ومن خلال جلسات المجلس العامة وأعمال اللجان البرلمانية تم طرح العديد من الموضوعات التي تمس شتى جوانب الحياة سواء على صعيد الخدمات أو التنمية أو القوانين والتشريعات التي تهدف إلى دعم استقرار المجتمع، وتحقيق التنمية المستدامة.

من موقعكم كنائب لرئيس المجلس، كيف تقيّمون دور اللجان في إثراء العمل البرلماني وتعزيز القضايا المجتمعية؟

اللجان البرلمانية هي المحرك الأساسي لأعمال المجلس، حيث تضطلع بدور جوهري في دراسة الملفات والقضايا المطروحة بعمق، وإعداد التقارير والتوصيات التي يتم مناقشتها لاحقًا في الجلسات العامة. فاللجان تتنوع في اختصاصها بين الشؤون الاجتماعية والصحية والاقتصادية والقانونية والتربية والتعليم والأسرة، مما يعكس شمولية العمل البرلماني. ومن خلال مشاركتي في أعمال اللجان فإننا نلمس حجم الجهود التي تُبذل لتقديم مقترحات تسهم في تحسين الخدمات، وتلبية احتياجات المجتمع، والتفاعل مع المواطنين والمقيمين لضمان إيصال صوتهم إلى الجهات التنفيذية.

للمرأة الإماراتية حضور قوي في المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة، كيف ترون دور العضوات في المجلس، وإسهامهن في طرح القضايا التي تمس الأسرة والمجتمع؟

المرأة الإماراتية اليوم تضطلع بدور ريادي في العمل البرلماني وتساهم بفعالية في طرح القضايا التي تمس الأسرة والمجتمع، خاصةً وأن القضايا الاجتماعية تمثل محورًا أساسيًا في عمل المجلس، ومن خلال مشاركتي مع زميلاتي العضوات نجد أن المرأة تقدم رؤية متكاملة حول العديد من القضايا سواء المتعلقة بالتعليم أو الصحة أو تمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا، إلى جانب القضايا المرتبطة برعاية الطفولة وحقوق الأسرة والاستقرار المجتمعي. والمجلس يولي اهتمامًا كبيرًا بهذه الملفات، ويعمل على رفع التوصيات المناسبة لضمان تحقيق أفضل الحلول لها.

ولا يخفى أيضا دور المرأة في المشهد الاقتصادي بشكل لافت، حيث تضطلع إلى تعزيز نجاحات هذا القطاع من خلال إسهاماتها الكبيرة، وكوني سيدة أعمال أرى أن المرأة الإماراتية قد نجحت بشكل كبير ولافت في طرح المشاريع والفرص الاستثمارية بشكل كبير.

تشاركون بانتظام في زيارات ميدانية مع اللجان البرلمانية لمختلف الجهات والدوائر في الإمارة، كيف تقيّمون هذه الزيارات، وأثرها على تحسين الأداء الخدمي في الشارقة؟

الزيارات الميدانية تعد جزءًا أساسيًا من آليات العمل البرلماني، حيث تمنح الأعضاء فرصة لرصد الواقع عن كثب، والاستماع بشكل مباشر إلى آراء المسؤولين والمواطنين حول القضايا المطروحة. وقد زرت دائرة الاسكان ومحكمة الأسرة ودائرة الخدمات الاجتماعية بفروعها ودائرة الأشغال العامة، وغيرها من الدوائر. وهذا يسهم في تقديم مقترحات وحلول عملية قابلة للتنفيذ فضلًا عن تعزيز التعاون بين المجلس والجهات الحكومية، لضمان تطوير الخدمات

وتحقيق الأهداف المنشودة.

كيف تنظرون إلى دور المجلس في تعزيز ثقافة التواصل مع المواطنين، وضمان إيصال تطلعاتهم ومطالبهم إلى صناع القرار؟

التواصل مع المواطنين هو ركيزة أساسية في عمل المجلس، حيث يتم من خلاله التعرف على احتياجاتهم والاستماع إلى آرائهم ومقترحاتهم. ولهذا نحرص في المجلس على فتح قنوات دائمة للتواصل سواء من خلال اللقاءات المباشرة أو عبر الجلسات النقاشية أو من خلال زيارات اللجان لمجالس الضواحي والمؤسسات الخدمية من أجل ضمان أن صوت المواطن حاضرٌ في كل قرارات وتوصيات المجلس.

ترأستم إحدى الجلسات خلال دور الانعقاد الحالي، كيف تصفون هذه التجربة، وما مدى أهميتها في العمل البرلماني؟

ترؤس الجلسات يمثل مسؤولية كبيرة وفرصة لتعزيز مهارات القيادة البرلمانية، حيث يتطلب إدارة الحوار والنقاش، وضمان تنظيم الجلسة وفق الأطر القانونية المعتمدة. وسعدت كثيرا برئاسة جلسة المجلس الثامنة من هذا الدور والتي خصصت لمناقشة توصيات هيئة الشارقة للموانئ والجمارك والمناطق الحرة، فكانت تجربة ثرية قد أضافت لي الكثير خاصةً في ظل الدور التكاملي بين أعضاء المجلس، والذي يسهم في تحقيق الأهداف المشتركة لخدمة المجتمع.

إلى أي مدى يحرص المجلس على التعاون مع الدوائر والمؤسسات الحكومية، لتحقيق رؤية الشارقة في التنمية المستدامة وتعزيز جودة الحياة؟

هناك تعاون مستمر بين المجلس ومختلف الدوائر والجهات الحكومية، حيث يتم عقد لقاءات وجلسات نقاشية بين الطرفين، ومتابعة تنفيذ التوصيات التي يقدمها المجلس بعد دراسة الملفات المختلفة. وتجلى ذلك في موضوع الخدمات الاجتماعية من خلال زيارة فروع دائرة الخدمات الاجتماعية والاجتماع مع المعنيين إلى جانب الالتقاء بالمواطنين.

ونحرص دائمًا على أن يكون التعاون بيننا وبين الجهات التنفيذية قائمًا على الشراكة البناءة التي تُصب في مصلحة المجتمع، وتُعزز من مكانة الشارقة كإمارة نموذجية في جودة الخدمات والتنمية الشاملة.

ما هي أبرز الملفات التي يحرص المجلس على تناولها في خططه المستقبلية، وما هي الأولويات خلال المرحلة المقبلة؟

المجلس يواصل في تركيزه على الملفات ذات الأولوية للمجتمع كالتعليم والصحة وتطوير البنية التحتية ودعم الأسرة، إلى جانب القضايا البيئية والتنموية التي تتماشى مع تطلعات إمارة الشارقة ورؤية الدولة بشكل عام.

كما نعمل على تفعيل آليات العمل البرلماني وتوسيع

دائرة التواصل مع المواطنين، لضمان أن يكون دور المجلس أكثر تأثيرًا في صنع القرار، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة التي تنشدها القيادة الرشيدة.

كيف تتماشى التشريعات والقوانين مع احتياجات المواطنين وتطلعاتهم؟

إن التشريعات والقوانين الصادرة في إمارة الشارقة تأتي انعكاسًا لرؤية صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي - عضو المجلس الأعلى للاتحاد حاكم إمارة الشارقة (حفظه الله) في جعل الإنسان محور التنمية، حيث يتم سن القوانين والتشريعات بما يتوافق مع احتياجات المواطنين ويواكب تطلعاتهم نحو مستقبل أكثر استقرارًا وازدهارًا. وعليه يعتمد المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة في عمله على دراسة القضايا المجتمعية بشكل دقيق من خلال اللجان المختصة التي تقوم برصد التحديات التي تواجه المواطنين، وتقديم مقترحات وحلول عملية من خلال توصيات تُرفع إلى الجهات المعنية.

كما أن العمل التشريعي في المجلس يراعي التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية لضمان أن مشروعات القوانين التي تُعرض على المجلس أو التي يقترحها الأعضاء تعكس المتغيرات الحديثة وتحقق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، ويتم ذلك من خلال اتصال أعضاء المجلس بالمجتمع عن طريق عمل الحوارات المجتمعية أو اللقاءات الدورية أو الاستماع إلى آراء الخبراء والمواطنين لضمان أن التشريعات تلبي احتياجات جميع الفئات وتلامس الواقع.

كيف تقيمون مستوى الشفافية في عمل المجلس؟ وهل هناك خطوات لتعزيزها؟

الشفافية هي ركيزة أساسية في عمل المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة، حيث يعتمد المجلس في ممارساته على مبادئ الوضوح والمشاركة وإتاحة المعلومات للجمهور بما يضمن تعزيز الثقة بين المواطنين والمؤسسات الحكومية تحت مظلة المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة ، و يتمثل ذلك في إتاحة حضور الجلسات للجمهور وموظفي الدوائر الحكومية وطلبة الجامعات والوفود الرسمية ، إلى جانب بث الجلسات والمداولات بين الأعضاء وممثلو الحكومة من برنامج (استشاري الشارقة) والذي يعرض كافة ما يدور ضمن أروقة المجلس من انعقاد الجلسات واجتماعات وزيارات اللجان بشكل أسبوعي ، علاوة على التغطية الإعلامية في النشرات الإخبارية عبر المواقع الخاصة بها، وكافة الصحف الرسمية. كما أن المجلس ومن خلال منصاته على صفحات التواصل الاجتماعي يعرض كافة تلك المناقشات والمحاور، ويستقبل ملاحظات المواطنين من خلال مختلف قنوات التواصل.

كما يعمل المجلس باستمرار على تعزيز آلية الشفافية عبر تطوير طرق نشر المعلومات وإشراك المجتمع بشكل أوسع من خلال التقارير الدورية، وورش العمل، والمنصات الإلكترونية التي تتيح للمواطنين متابعة أعمال المجلس والمساهمة في النقاشات حول القضايا التي تهمهم.

كيف يمكن للمواطنين متابعة عملكم والاطلاع على مخرجات الجلسات البرلمانية؟ وما هي آلية التواصل المتبعة لدى المجلس مع الجمهور؟

يحرص المجلس على تمكين المواطنين من متابعة أعماله عبر البث التلفزيوني للجلسات العامة، والتغطية الإعلامية المستمرة من خلال الصحف المحلية والمواقع الرسمية ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي، إلى جانب نشر ملخصات للجلسات العامة والتوصيات التي يتم تقديمها للجهات المختصة.

أما عن آليات التواصل مع الجمهور، فقد تم تطوير قنوات متعددة تشمل:

· اللقاءات المباشرة مع المواطنين من خلال الجلسات المفتوحة والزيارات الميدانية.
· الموقع الإلكتروني للمجلس ومنصات التواصل الاجتماعي التي تتيح استقبال مقترحات الجمهور وملاحظاتهم.
· التعاون مع المؤسسات الحكومية والمجالس المختلفة في الإمارة لنقل تطلعات المواطنين وتحقيق التواصل المستمر مع المجتمع.

ولا يخفى أن هذه المنهجية تعكس حرص المجلس على إشراك المواطنين في صنع القرار وتعزيز قنوات الحوار، بما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة التي تسير عليها إمارة الشارقة برؤية قيادتها الحكيمة.

كلمة أخيرة توجهونها للمرأة الإماراتية، ولأفراد المجتمع بشكل عام؟

المرأة الإماراتية اليوم أثبتت أنها شريك فاعل في البناء والتنمية، وهي مستمرة في تحقيق المزيد من الإنجازات بفضل الدعم الكبير من القيادة الرشيدة، وأقول لكل فتاة وامرأة وطموحة: آمني بقدراتك، واسع لتحقيق طموحاتك، فالإمارات تمنحك كل الفرص للنجاح والتألق. أما لأفراد المجتمع فأقول:

التلاحم المجتمعي هو سر تقدمنا، وعلينا جميعًا أن نكون جزءًا من هذه المسيرة المباركة بالمساهمة في نهضة وطننا، والحفاظ على قيمنا، والسعي الدائم للتميز.

قصة نجاح

قصة نجاح من قلب الدبلوماسية إلى رحاب الشورى: أربعة عقود في خدمة الإمارات

في ركن من أركان المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة يجلس رجل حمل الوطن في قلبه لأربعين عامًا، تنقل خلالها بين المكاتب والسفارات في الدولة. وفي كل خطوة يخطوها كان اسمه مقرونًا بالإخلاص، وجهده مُوشّى بالخبرة والحنكة، دبلوماسي قدير أمضى عمرًا في دروب وزارة الخارجية، حيث خطّ بيده فصولًا من الوفاء والعطاء.

هو عيسى عبد الله الكلباني

- عضو المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة خلال الفصل التشريعي الحادي عشر -

تبدأ الحكاية من جامعة الإمارات حين تخرج الكلباني في قسم العلوم السياسية والإدارية، إذ لم يكن طالبًا عاديًا بل نابهًا متفوقًا أنهى متطلبات البكالوريوس في ثلاث سنوات ونصف فقط، دافعًا بعزيمته باب المستقبل ليُفتح أمامه على مصراعيه.

فهو لم يكن متفوقًا أكاديميًا فقط بل كان شغوفًا بالإعلام، مقدماً للبرامج المدرسية، محرراً للأخبار الصحفية، ومحبًا للإذاعة، إذ يصغي بشغف لإذاعات البي بي سي والإذاعات العربية التي يستنشق من خلالها روح العالم ويكتب بخياله أحلامًا ستتحقق.

التحق الكلباني بوزارة الخارجية في عام 1981م، ومنها بدأت رحلته المهنية الطويلة، متدرجًا في السلم الوظيفي بهدوء الواثق على خُطى الحريص. حيث بدأ سكرتيرًا ثالثًا، ثم رئيسًا لقسم الشؤون الإدارية، ثم نائباً لمدير الشؤون المالية حتى تقلّد مهام مدير الإدارة بالإنابة، فكانت خطواته تصنع الفرق في كل موقع، وكانت الملفات التي تمر بين يديه تخرج مرتبة ناطقة بالإنجاز. كما كانت الميزانيات المالية والحسابات الختامية ميدانه، إذ ترك فيها بصمات مشهودة.

لقد مثَّل الإمارات في المؤتمرات والمنظمات الدولية بنبرة الوضوح وحكمة الطرح ودقة المعلومة، فحضر اجتماعات منظمة التعاون الإسلامي، وجامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي.

في عام 2001م عُيّن قائمًا بالأعمال في سفارة دولة الإمارات العربية في موريتانيا لمدة عام، ومن هناك صَعِد مرة أخرى إلى قمة المسؤولية ليُكلَّف بعدها بإدارة الشؤون المالية في الوزارة حتى عام 2004م. ثم أُرسل إلى إحدى أهم العواصم الثقافية والتجارية في العالم كقنصلٍ عامٍ للدولة في إسطنبول منذ عام 2004 وحتى 2010م، حيث مثّل الدولة هناك بأبهى صورة، إذ كان صلة الوصل بين الوطن ومواطنيه ومَعبرًا للعلاقات الطيبة.

وعند عودته إلى الوطن ترأس إدارة شؤون المواطنين في وزارة الخارجية حتى عام 2015م، وهي مهمة نبيلة لامست هموم الناس واحتياجاتهم، فكان قريبًا من قلوبهم.

وفي عام 2015 تقلّد مهمة سفير دولة الإمارات في موريتانيا لمدة خمس سنوات، رسّخ خلالها علاقات ثنائية قوية أصَّل خلالها قيم الإمارات في ساحات الدبلوماسية إلى أن نال وسام الاستحقاق من الحكومة الموريتانية في نهاية عمله كسفير للدولة في العاصمة نواكشوط تقديرا لجهوده المثالية.

وفي عام 2024م وبعد أربعة عقود من خدمة الوطن في وزارة الخارجية تشرّف بتعيينه عضواً في المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة بمرسوم من صاحب السمو الشيخ الدكتور/ سلطان بن محمد القاسمي - عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة – (حفظه الله ورعاه) لينتقل من خلالها من خدمة الدولة على مستوى العالم إلى خدمة الإمارة، ليكمل بها مسيرة الوفاء من خلال بوابة جديدة هي (بوابة الشورى والمشاركة المجتمعية).

هكذا هي القصص الكبيرة.. لا تُروى في سطر أو سيرة قصيرة بل تُكتب بحروف من ذهب، وتبقى شاهدة على أجيال من أبناء الإمارات الذين وهبوا العمر كله للوطن، فكانوا عنوانه الصادق وسفراءه النبلاء.

فـ (عيسى الكلباني.. حكاية شرف ومسيرة نجاح).

مقال

الشارقة والتنمية المستدامة:
رؤية حكيمة لمسيرة حضارية شامخة

بقلم: سعادة / طارق ميرزا آل بركت البلوشي

عضو المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة

حين نتحدث عن التنمية المستدامة في إمارة الشارقة فإننا نتحدث عن نهج متكامل ومسار تنموي مستمر يستند إلى رؤية بعيدة المدى، وضع لبناتها الأولى صاحب السمو الشيخ الدكتور / سلطان بن محمد القاسمي - عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة – (حفظه الله ورعاه) حين خطَّ تلك الرؤية التي تنظر إلى الإنسان باعتباره محوراً للتنمية وغاياتها، وترى الأرض بوصفها مَوردًا للأجيال يجب أن يُصان ويُدار بتخطيط واعٍ.

لقد أدرك سموه منذ البدايات أن التنمية الحقيقية لا يمكن أن تكون عشوائية أو آنية بل يجب أن تكون مستدامة، عادلة، ومتوازنة تراعي حاضر الإنسان وتحفظ مستقبل أبنائه.

لذلك جاءت التوجهات السامية لسموه في كل القطاعات ناطقة بمضامين الاستدامة من بناء الإنسان إلى تحقيق الأمن الغذائي، ومن دعم الاقتصاد إلى ترسيخ الثقافة والمعرفة مرورًا برفد البنية التحتية وتوفير البيئة الصحية السليمة.

في ميدان بناء الإنسان كان لسموه السَّبق في جعل التعليم هو الرهان الأول، فأسس الجامعات والمعاهد والمدارس النموذجية، ووفَّر كل ما يعزز تلك البيئة المعرفية المتقدمة بدءًا من إنشاء المدينة الجامعية التي باتت منارات علمية على مستوى المنطقة كجامعة الشارقة والقاسمية والذيد وخور فكان، إلى جانب الأكاديميات التي أُسست بهدف دعم البحوث العلمية. فتجلّت التنمية المستدامة هنا في التأكيد على تعليم الإنسان وتمكينه فكريًا ليكون شريكًا فاعلًا في صناعة المستقبل.

أما على صعيد الأمن الغذائي فقد حرص سموه على أن تكون الشارقة نموذجًا متقدمًا في استدامة الموارد الغذائية، من خلال إنشاء مزرعة القمح في منطقة مليحه وطرح مشروع سبع سنابل بالإضافة إلى التوسع في إنشاء مشاريع استراتيجية زراعية وإنتاجية، وتوسيع النطاق الجغرافي لكل منها بحيث تعتمد على نظم الزراعة الذكية التي تحفظ الأمن الغذائي وتعزز الاكتفاء الذاتي.

وفي الجانب الاقتصادي كانت الشارقة السباقة إلى تنويع مصادر الدخل وتعزيز الاستثمارات في قطاعات واعدة، حيث أسس سموه مناطق حرة متخصصة، ووجَّه بتطوير قطاعي الصناعة والسياحة، وشجّع الاقتصاد المعرفي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في إطار رؤية اقتصادية تنموية تُوازن بين النمو والاستدامة، وتضمن للمجتمع رفاهًا واستقرارًا طويل الأمد.

أما البنية التحتية فهي شاهد ناطق على حكمة سموه، حيث تشهد الإمارة تطورًا نوعيًا في الطرق والجسور وشبكات الصرف والصحة، إلى جانب مشاريع الإسكان المتكاملة للمواطنين التي لم تكتفِ بتأمين المسكن بل جعلته بيئة متكاملة للحياة الكريمة.

وفي البيئة والصحة العامة كانت توجهات سموه واضحة بتوفير بيئة نظيفة وآمنة، فأنشئِت الحدائق العامة والمحميات الطبيعية، ورفعت معايير الاستدامة البيئية في جميع المشاريع. كما تم تعزيز قطاع الصحة بمستشفيات نوعية ومراكز متخصصة تواكب أحدث التطورات الطبية.

ولا يمكن أن نغفل اهتمام صاحب السمو بالثقافة، وهو المجال الذي نال من العناية ما جعله ركيزة أساسية في رؤية الشارقة التنموية، حيث تحولت الإمارة إلى عاصمة دائمة للثقافة العربية، وحاضنة للكتاب والمسرح والفن من خلال مؤسسات ضخمة كهيئة الشارقة للكتاب، ومعهد الشارقة للتراث، ومهرجان الشارقة القرائي للطفل، وغيرها من المشاريع الثقافية الكبرى.

إن استدامة التنمية في الشارقة لم تكن شعارًا ولا خطة على الورق فقط، إنما كانت واقعًا مُعاشًا وإنجازًا يوميًا يتحقق بفضل قيادة سمو الحاكم الحكيمة الذي وضع نصب عينيه أن تكون الشارقة بيئة صالحة للعيش، ومثالًا يُحتذى به في التنمية المتوازنة التي تَحفظ حقوق الإنسان والبيئة والاقتصاد معًا.

ختامًا

فنحن كأعضاء في المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة وكممثلين عن مجتمع الإمارة نعتز ونفخر بما تحقق، داعمين لكل ما من شأنه أن يُرسِّخ مكانة الشارقة كعاصمة للتنمية المستدامة، وكوطن يحتضن الإنسان ويحفظ كرامته ويؤمن له الغد ليكون أكثر إشراقًا.

إطلالة حرة

تجربة الشارقة في الاستثمار البشري

سيف سالم عبيد الكتبي

أمين سر لجنة – إدارة الشؤون البرلمانية والقانونية

ما بين سطور الماضي ومشاريع المستقبل ينبثق النور حين تُبنى الأوطان على عتبات الفكر، ويُشاد الإنسان في محراب العلم، وتُسكب عليه ينابيع الرعاية والوعي، فالاستثمار في الإنسان ليس قرارًا سياسيًا ولا شعارًا تنموياً بل هو رؤية حضارية سامقة لا يدرك أبعادها إلا من وعى، وإن المجتمعات لا تنهض بما تُشيّد من أبراج بل بمن تُنشئ من عقول وتُطلق من طاقات.

وهنا.. تتجلى تجربة **صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي - عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة – (حفظه الله ورعاه)** بوصفها تجسيدًا ناطقًا لهذا الفهم العميق، فقد أرسى سموّه دعائم مشروع إنساني متكامل قاعدته الإنسان وغايته الارتقاء وأدواته العلم والصحة والرعاية والثقافة والحوار، إذ لم يكن سموّه حاكمًا يسعى لنهضة عمرانية فحسب بل معلّمًا للأمة ومربّيًا للوعي ومهندسًا للنهضة الشاملة.

وفي قلب هذا المشروع الحضاري وجدتُ نفسي طالبًا في جامعة الشارقة، حيث لم تكن القاعات مجرّد مقاعد ومحاضرات بل كانت ميادين للبحث ومنصّات للتفكير ومرايا تعكس الذات لتعيد تشكيلها، ومن ثمّ امتدت تجربتي نحو العمل في المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة، حيث أدركت حينها المعنى الحقيقي للمسؤولية المجتمعية، وشهدت نبض القرارات التي تُتّخذ لأجل الإنسان أولاً.

إن ما اكتسبته من تلك الرحلة لم يكن مجرد معارف أو خبرات بل كان تحوّلاً جوهريًا في بنية فكري ورؤيتي للعالم؛ إذ أصبح الإنسان في عيني مشروعًا مقدسًا، وصار البناء الحقيقي له في أن نُسهم - كلٌ من موقعه - في صناعة أفقٍ أكثر إشراقًا وعدلاً.

في هذه الإطلالة سأستعرض تجليات هذا الفكر الإنساني المتفرّد من خلال مبادرات سموه في مجالات التعليم، الصحة، الرعاية الاجتماعية، تنمية الطفولة، دفع الديون، ومنح إجازة الجمعة موضحاً أثرها في تكوين الفرد والمجتمع، وملتقطًا من كلمات سموه ضوءًا يُهتدى به في دروب البناء الوطني المستدام.

التعليم بوابة النهوض الحضاري

منذ البدايات آمن سمو الشيخ الدكتور سلطان القاسمي (حفظه الله ورعاه) بأن الاستثمار في العقول هو الجسر الذي تعبر عليه الأمم نحو المجد، فجاءت جامعة الشارقة لتكون منارة علمية وثقافية لا تُعلّم فحسب بل تُصقل وتُهذّب، بحيث قدّم سموه الآلاف من المنح الدراسية قائلاً «مسؤولياتنا كثيرة، وأكبرها الاستثمار في الإنسان.»

إن ما يزيد عن ثلاثين ألف خريج من هذه الجامعة ومثيلاتها ليسوا مجرد أرقام فقط بل هم ثمار هذا الزرع الطيب، يؤدون أدوارهم بفعالية في شتى مجالات المجتمع نتج عنه زيادة الإنتاجية في المهارات والإبداع والابتكار.

الصحة كحق إنساني وركيزة للاستقرار المجتمعي

لم يكن ملف الصحة يومًا في هامش اهتمام سموه بل تصدّر أولوياته دائماً، حيث ضمنت الشارقة الرعاية الطبية لكبار السن والمحتاجين دون قيد أو شرط حينما صرّح سموه قائلاً «من تجاوز الستين من عمره، أصبح من مسؤوليتنا وله أن يُعالج حيثما يشاء مجانًا وبكرامة «، فقد تجلّت هذه الرؤية من خلال توفير التأمين الصحي المجاني وتحديث المراكز الصحية ومراعاة الفئات الهشة وتأمين الغذاء الصحي لهم، مما انعكس إيجابًا على الأمن الصحي العام والطمأنينة المجتمعية.

الدعم الاجتماعي ومساندة الأسر المتعففة

في مجتمع الشارقة لا يُترك أحد من دون رعاية، حيث حرص سموه على تقديم المكرمات والمساعدات للأسر المتعففة ليس بدافع العطاء فقط، بل من منطلق إيمان عميق بأن الكرامة الإنسانية أساس الاستقرار والتنمية. فقد قُدمت المساعدات السكنية والدعم المالي والرعاية النفسية والاجتماعية في مشروع متكامل يسعى إلى تمكين الفرد، إذ قال سموه «نحن لا نعطي الناس ما يسد حاجتهم، بل نمنحهم ما يعيد لهم حياتهم.»

الاستثمار في الجذور

في رؤية سموه الطفل ليس مشروعًا مؤجلًا بل هو الأساس الحقيقي لمستقبل الأمة، فمن خلال مراكز الطفل ومجلس شورى الأطفال ومرافق التنمية الفكرية تمكّنت الشارقة من تقديم

نموذج يُحتذى به في تمكين الصغار، حيث بدأ هذا المشروع كما وصفه سموه: «منذ ثلاثين عامًا، وأنا أزرع في هذه الأرض الوعي، من جذور الطفولة حتى سقوف الحكمة.»وهكذا نما جيلٌ يحمل الوعي ويعي مسؤولياته منذ الصغر، قادرٌ على التعبير والمشاركة ويؤمن بقدرته على صنع التغيير.

مبادرة دفع الديون

من بين أسمى المبادرات التي جسّدها صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي (حفظه الله ورعاه) تأتي مبادرة دفع الديون وإعفاءالمواطنين من أحكام القضايا المالية، حينما ذكر سموه في هذا السياق **"الديون أعباء ثقيلة قد تقيد الإنسان وتعيق تقدمه، ونحن أول من يقدم العون له ليتحرر منها».**

فهذه الخطوة تحمل في طياتها أبعادًا نفسية عميقة، حيث تمنح المستفيدين فرصة ثانية للحياة والعودة بقوة إلى المجتمع، وتعيد لهم الكرامة والحرية التي فقدوها بسبب الظروف القاسية، مما يتيح لها فرصًا جديدة للإنجاز والإبداع في خدمة وطنهم. إن هذا التوجه لا يقتصر على التعاطف بل هو استثمار حقيقي في الإنسان، وأن المسؤولية تجاههم لا تنتهي في مرحلة معينة بل بالإيمان والثقة بقدرة أبنائه على النهوض.

منح إجازة الجمعة

هي خطوة أخرى تتسم بالحكمة والتوازن عندما قرر صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي (حفظه الله ورعاه) منح موظفي حكومة الشارقة إجازة رسمية يوم الجمعة، فهو قرار يعكس رؤية سموه العميقة في الارتباط بالقيم الدينية التي تساهم في بناء مجتمع أخلاقي مستدام، إذ لم تكن تلك الإجازة فرصة للراحة العقلية والنفسية فقط بل كانت دعوة للتأمل والارتباط الروحي والتواصل الأسري في يومٍ مبارك، **حيث قال سموه: « الإجازة يوم الجمعة ليست مجرد استراحة، بل هي لحظة للتفرغ لعبادة الله والتجديد الروحي، مما ينعكس إيجابًا على القدرة على العمل والعطاء.»**

وهكذا نَستلهِم من فكر القائد الحكيم رؤىً تنموية تترجم إلى مبادرات فاعلة وممارسات ملموسة، فأصبح الإنسان هو المنطلق والغاية، فبالعلم يرتفع البنيان وبالإنسان الواعي تُبنى الأوطان.

ومن هنا.. نجدّد العهد بأن نكون لَبِنَات صالحة في هذا الصرح الحضاري، مسخّرين ما اكتسبناه من علم وتجربة في سبيل رفعة مجتمعنا، مدفوعاً بحسٍ وطنيٍّ عميق وإيمانٍ لا يتزعزع بأن **الاستثمارفي الإنسان هو جوهر النهضة وسبيل الاستدامة .**

وقف "جيران النبي"
لأيتام مؤسسة الشارقة للتمكين الاجتماعي

لقد أطلقت مؤسسة الشارقة للتمكين الاجتماعي مشروع وقف «جيران النبي» ليكون انطلاقة لسلسلة من الأوقاف المخصصة لدعم الأيتام، حيث تُعتبر أرض المشروع مكرمة مقدمة من صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي - عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة - بمساحة إجمالية تقدر بـ 932 متر مربع وسيقام عليها مبنى متعدد الطوابق بمساحة بناء تبلغ 13.835 متر مربع ويضم 75 شقة سكنية موزعة على (15) طابقا.

تُوجّه عوائد هذا المشروع لدعم مبادرات إنسانية تُسهم في تلبية احتياجات الأيتام والارتقاء بجودة حياتهم.

كما تم اختيار اسم «جيران النبي» للمشروع الوقفي نسبةً إلى الحديث الشريف الذي يحمل وعدًا نبويًا عن الرسول ﷺ عندما قال: (كافِلُ اليَتِيمِ له أوْ لِغَيْرِهِ أنا وهو كَهاتَيْنِ في الجَنَّةِ، وأَشارَ مالِكٌ بالسَّبَّابَةِ والْوُسْطَى). وهذا يشير إلى أهمية كفالة اليتيم، حيث إن القائم بكفالته وتحقيق احتياجاته وصون كرامته يتقرب إلى منزلة الرسول -عليه الصلاة والسلام- في الجنة.

وقف
جيران النبي
PROPHET'S NEIGHBOURS ENDOWMENT

متحف مقتنيات الشيخة جواهر بنت محمد القاسمي

انطلاقًا من حرص صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي - عضو المجلس الأعلى للاتحاد حاكم الشارقة - على صون الإرث الثقافي العالمي ودعم الحرف التقليدية، أصدر سموه مرسومًا أميريًا يقضي بإنشاء «متحف مقتنيات الشيخة جواهر بنت محمد القاسمي»، ليكون منصة للاحتفاء بالمقتنيات الفريدة تكريماً لسموها، إضافة إلى تسليط الضوء على مساهماتها القيّمة في مجالات الفنون الزخرفية والحرفية، إلى جانب جهودها الإنسانية المميزة.

والجدير بالذكر أن هذا المتحف سيكون جزء من «حي الشارقة للإبداع» والذي سيضم: «أرشيف قاسمي»، و«مختبر الشارقة لتطوير الأزياء»، و«متحف إرثي»، و«مركز الشارقة للتصميم»، وليكول»، ومدرسة فنون صياغة المجوهرات «.

ومن أجل تحقيق أهدافه سيسعى المتحف إلى توفير سُبل الوصول إلى المصادر الرئيسية والوثائق التاريخية والمنشورات الأكاديمية من خلال تأسيس أرشيف رقمي يتيح للباحثين والخبراء من جميع أنحاء العالم الوصول إليه عن بُعد. كما سيعمل أيضاً على دعم المبادرات الخيرية التي تعكس التزامه بدعم الفنون والحرف اليدوية من خلال إنشاء صندوق لدعم الفنانين والحرفيين الناشئين، وخلق فرص جديدة للمتاحف للمشاركة في الأنشطة الخيرية التي تتماشى مع مقتنياتها. علاوة على ذلك، سيستضيف المتحف معارضا وفعاليات تعكس براعة وإتقان مقتنياته، فضلًا عن تنظيم ورش عمل تحت إشراف خبراء في الفنون الزخرفية وتصميم المجوهرات وصناعة العطور.

مقتنيات الشيخ جواهر
THE
JAWAHER
COLLECTION

عطايا سلطان

إجازة الرعاية للأمهات العاملات لرعاية أطفالهن من ذوي الإعاقة أو الأمراض المزمنة

وجّه صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي - عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة - باعتماد «إجازة الرعاية» كإجازة جديدة في منظومة العمل الحكومي بالإمارة، بحيث تُمنح للأمهات العاملات ممن أنجبن أطفالاً من ذوي الإعاقة أو الأمراض المزمنة، وتصل مدتها إلى عام واحد -مدفوعة الأجر- بعد إجازة الوضع وقابلة للتمديد حتى ثلاث أعوام، بما يعكس ريادة الشارقة في تطوير منظومة السياسات الداعمة للمرأة والأسرة.

ويجري وقف الإجازة في حال تحسن الحالة الصحية للطفل أو بناءً على تقييم الجهة الطبية المعنية، كما يجوز تمديدها لأكثر من ثلاث سنوات بموافقة اللجنة العليا للموارد البشرية إذا رأت أن الحالة تستدعي ذلك، وتُحتسب هذه الإجازة ضمن مدة خدمة الموظفة وتخضع لنظام تقييم الأداء.

وتُعد الشارقة من أوائل المدن في العالم التي توفر هذا النوع من الإجازات الحكومية الممتدة بهذه الصيغة المرنة والمدفوعة، مما يضعها في طليعة المدن العالمية التي تتبنى نماذج متقدمة في دعم الأم العاملة وتمكين الأسرة وتعزيز جودة الحياة.

ويأتي هذا القرار وفقاً للتوصيات التي رفعتها مؤسسة نماء للارتقاء بالمرأة بالتعاون مع مدينة الشارقة للخدمات الإنسانية بعد دراسة أجرتها على مستوى إمارة الشارقة امتدت على مدار عامين، والتي أثبتت ضرورة استحداث هذا النوع من الإجازات المستدامة لتحقيق التوازن بين الالتزام الأسري والمهني. وهذا ما أكدته قرينة صاحب السمو حاكم الشارقة سمو الشيخة جواهر بنت محمد القاسمي - رئيسة مؤسسة نماء للارتقاء بالمرأة – حين قالت: «أن ما نراه اليوم ليس مجرد إجراء إداري بل هو فعل حضاري يرسي دعائم مجتمع صحي ومتوازن، يحترم المرأة ويقدر دورها كأم وموظفة، ويرى في استقرارها ركيزة لبناء أجيال أكثر وعياً وطمأنينة».

منتجات "غراس" العضوية في الصوبات الزراعية

دشن صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي - عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة- مشروع منتجات شركة «غراس» التابعة لمؤسسة الشارقة للإنتاج الزراعي والحيواني «اكتفاء» من الفواكه والخضراوات العضوية الغير معدلة وراثياً في الصوبات الزراعية بمدينة الذيد.

حيث تقع تلك الصوبات على مساحة ثلاثة هكتارات كمرحلة أولى، إذ تضم 4 بيوت محمية تبلغ مساحة البيت الواحد منها 4800 متر مربع، إضافة إلى وجود المنطقة الزراعية الحقلية بمساحة 6800 متر مربع والتي يُقدر الإنتاج منها سنويا بـ 250 طناً.

هذا وقد تم استخدام البيوت الزراعية المستدامة والتي لها قابلية التحكم في المناخ الداخلي والعمل بشكل كامل بالطاقة الشمسية إضافة للخصائص الفيزيائية للماء والهواء من خلال تركيب وحدات تبريد تعمل بنظام ضغط الهواء الإيجابي ليوفر مناخ ملائم لمختلف النباتات طوال العام.

فالركيزة الأساسية للصوبات الزراعية هو استزراع «البذور المتوارثة» والتي تم الحفاظ عليها عائلياً قبل الحرب العالمية الثانية ولأكثر من 50 عاماً، حيث تتميز بالتنوع الوراثي العالي إلى جانب أنها مفتوحة التلقيح مما يجعلها أكثر قدرة على التكيف مع الظروف البيئية المختلفة.

ميره خليفه المقرب

الأمين العام للمجلس الاستشاري

استشاري الشارقة: دور برلماني متجدد ورؤية تنموية راسخة

في رحاب مسيرة الشورى المضيئة التي أرساها صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم إمارة الشارقة – حفظه الله ورعاه – يواصل المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة أداء رسالته البرلمانية النبيلة، مستلهمًا من رؤية سموه الحكيمة نهج المشاركة والمسؤولية، ومؤمنًا بأن خدمة الوطن والمواطن هي الغاية والرسالة.

لقد شكّل المجلس منذ تأسيسه عام 1999م منبرًا للشورى وصوتًا للتعبير الصادق عن تطلعات المجتمع، وميدانًا للتشاور البنّاء القائم على قيم المشاركة الواعية والمساءلة الهادفة. وقد أسهم عبر مسيرته في ترسيخ الممارسة البرلمانية القائمة على التشريع والرقابة، بما يعزز جودة الأداء الحكومي، ويعمّق جسور التعاون والتكامل مع مؤسسات الإمارة وهيئاتها، دعمًا لمسيرة التنمية الراسخة والنهضة الشاملة التي تضع الإنسان في صميم أولوياتها.

وتأتي مجلة «استشاري الشارقة» في عددها الحادي والعشرين لتجسّد نافذة معرفية ووثيقة إعلامية تُطلّ على القارئ برؤية شاملة لما أنجزه المجلس من أعمال ومبادرات، وتوثّق جلساته ومناقشاته وتوصياته، كما تسلّط الضوء على الشراكات المثمرة مع الدوائر والمؤسسات الحكومية، إيمانًا بأن الشورى هي نبراس التنمية وأساس النهضة التي تميّز إمارة الشارقة.

وإذ نقدّم هذا العدد، نؤكد أن المجلس الاستشاري ماضٍ بثبات في أداء دوره البرلماني المتجدد، مسترشدًا بنهج صاحب السمو حاكم الشارقة – حفظه الله ورعاه – في الحوار والتشاور، ومرتكزًا إلى ثقة المجتمع ودعمه، ليبقى بيتًا للشورى، ومنارةً للفكر الرشيد، يسهم في بناء حاضرٍ مشرقٍ ومستقبلٍ أكثر ازدهارًا، يواكب تطلعات الإمارة ونهجها الإنساني العريق.

والله ولي التوفيق

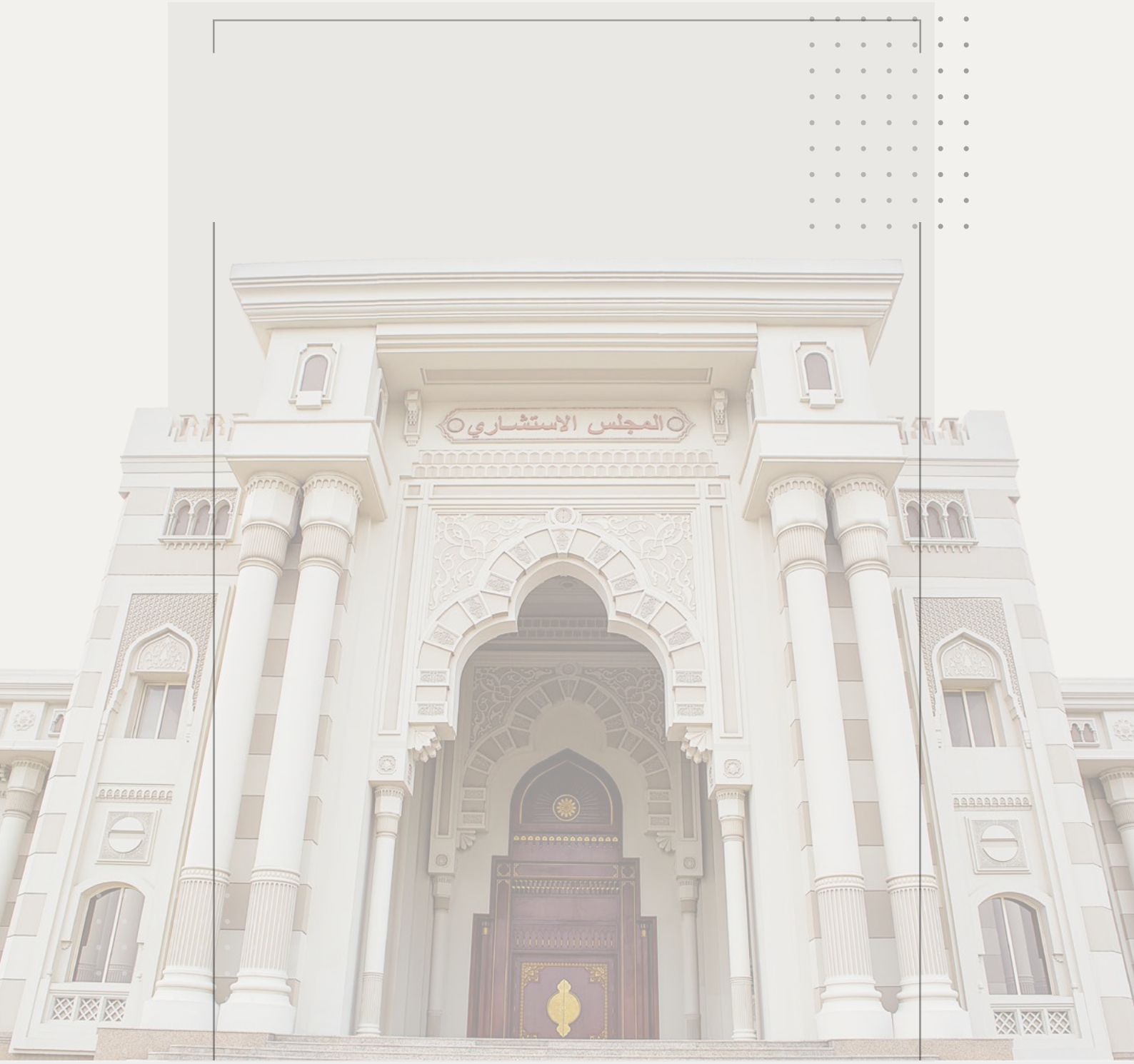

www.ccsharjah.gov.ae
06 5013333
info@ccshj.gov.ae
4414 - الشارقة / Shj
@ccsharjah